مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٦

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ — ١٩٣٦

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ — ١٩٣٦ القسم ١١ "وزارة الحقانية" الفرع ٤ "المحاكم الأهلية" اعتماد اضافى قدره ١٦٣٥ جنيها (ألف وستمائة وخمسة وثلاثون جنيها) يوزع على الأبواب الثلاثة كما يلى :

	جنيه
باب ١ "ماهيات وأجور ومرتبات"	٥٥٦
« ٢ "مصروفات عمومية"	٢٢٩
« ٣ "أعمال جديدة"	٨٥٠

وذلك للمصاريف اللازمة للمدة الباقية من السنة المالية المذكورة لإنشاء محكمة ابتدائية أهلية فى سوهاج .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من الاحتياطى العام .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه .

آمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؛

صدر بسراى القبة فى ٧ شوال سنة ١٣٥٤ (٢ يناير سنة ١٩٣٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحقانية — وزير المالية — رئيس مجلس الوزراء

أمين رئيس — أحمد عبد الوهاب — محمد توفيق نسيم

مرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٦

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ — ١٩٣٦

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ — ١٩٣٦ القسم ١٢ "وزارة الزراعة" الباب الأول "ماهيات وأجور ومرتبات" اعتماد اضافى قدره ٤٠٠٠ جنيه (أربعة آلاف جنيه) لصرف مكافآت للموظفين الذين اجتهدوا فى أعمال مقاومة دودة القطن فى هذا العام .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من الاحتياطى العام .

مادة ٢ — على وزراء الداخلية والمالية والزراعة تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهم فيما يخصه .

آمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؛

صدر بسراى القبة فى ٧ شوال سنة ١٣٥٤ (٢ يناير سنة ١٩٣٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الزراعة — وزير المالية — رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

كامل إبراهيم — أحمد عبد الوهاب — محمد توفيق نسيم

مرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٦

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ — ١٩٣٦

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛